

Distr.: General
23 March 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 24 شباط/فبراير 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن موزامبيق، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس 2023، ستعقد مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن موضوع "السلام والأمن في أفريقيا: تأثير سياسات التنمية في تنفيذ مبادرة إسكات البنادق"، ومن المقرر عقدها في 30 آذار/مارس 2023، الساعة 10:00.

وبغية توجيه المناقشات بشأن هذا الموضوع، أعدت موزامبيق المذكرة المفاهيمية المنقحة المرفقة (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيدرو كوميساريو أفونسو
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 24 شباط/فبراير 2023 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية لمناقشة مجلس الأمن المفتوحة بشأن موضوع "السلام والأمن في أفريقيا: تأثير سياسات التنمية في تنفيذ مبادرة إسكات البنادق"، 30 آذار/مارس 2023

أولا - مقدمة

ستعقد موزامبيق، خلال فترة توليها رئاسة مجلس الأمن في آذار/مارس 2023، مناقشة مفتوحة بشأن موضوع "السلام والأمن في أفريقيا: تأثير سياسات التنمية في تنفيذ مبادرة إسكات البنادق".

والهدف من الجلسة هو تيسير التوصل إلى فهم أعمق لإسهام العوامل الاجتماعية الاقتصادية في تعزيز التماسك الاجتماعي، والسلام والاستقرار، أو بالعكس، في إشعال فتيل النزاعات، بما في ذلك عودة ظهور التغييرات غير الدستورية للحكم في أفريقيا وخارجها.

وتمثل المناقشة الرفيعة المستوى أيضا فرصة فريدة لأعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة لتبادل وجهات النظر بشأن الحلول الخاصة بالقارة والسبل المبتكرة لمنع نشوب النزاعات، وتشجيع تسوية النزاعات وضمان السلام والأمن في الأجل الطويل من خلال انتهاج سياسات إنمائية شفافة وفعالة وشاملة للجميع.

ويتوقع من الدول الأعضاء في مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة عموما أن تقوم، بناء على تجاربها الخاصة أو على السياق الأعم، بتقديم تحليلها بشأن كيفية التمكن من منع نشوب النزاعات المسلحة أو حلها سلميا من أجل تعزيز التنمية المستدامة تمشيا مع خطة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للسلام، والأمن والتنمية.

ثانيا - معلومات أساسية

نظرا لتعرج الطريق الذي سلكته موزامبيق نحو تحقيق السلام وإرساء الديمقراطية، فهي تثمن هذا الموضوع بصفة خاصة باعتباره فرصة لتبادل الممارسات الجيدة في مجال السلام وحل النزاعات المسلحة.

وفي هذا السياق، رعت موزامبيق مناسبة رفيعة المستوى بشأن "إسكات البنادق في أفريقيا" في 17 شباط/فبراير 2023 في أديس أبابا، على هامش مؤتمر القمة السادس والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

وتسعى موزامبيق إلى الخروج من "فخ النزاع" الدوري الذي ما انفك يقيد آفاق التنمية والازدهار في البلد على مدى العقود الماضية.

وبعد كفاح مسلح امتد لعشر سنوات من أجل الحصول على الاستقلال الوطني (1964-1974)، تعرضت موزامبيق إلى هجوم مسلح مدمر دام 16 سنة من نظامي الاستعمار والفصل العنصري في روديسيا الجنوبية وفي جنوب أفريقيا في مرحلة الفصل العنصري. وانتهى النزاع في عام 1992 عندما وقّعت حكومة جبهة تحرير موزامبيق اتفاق سلام عاما مع حركة التمرد آنذاك وحزب المعارضة الرئيسي الحالي، المقاومة

الوطنية الموزامبيقية. وقد نُفذ الاتفاق بنجاح تحت رعاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. ومع ذلك، ما فتئت موزامبيق تشهد حلقات إضافية من العنف في السنوات الأخيرة.

ويمثل اتفاق مابوتو للسلام والمصالحة في موزامبيق لعام 2019 وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج اللاحقة التي دعمتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولكن نفذتها حكومة ومؤسسات موزامبيق، قصة نجاح. والنهج المزدوج الذي يجمع بين اللامركزية وتفويض السلطة إلى السلطات المحلية مع نموذج فريد لنزع الطابع العسكري وإعادة الإدماج مفيد تماما لجهود إسكات الأسلحة في القارة وفي أماكن أخرى.

وفي عام 2013، في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الاتحاد الأفريقي، أطلق الاتحاد مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا. وفي ذلك الوقت، أعربت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي عن "التصميم على تحقيق هدف جعل أفريقيا خالية من النزاعات، وجعل السلام حقيقة واقعة لجميع شعوبنا وتخليص القارة من الحروب، والنزاعات الأهلية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث الإنسانية والنزاعات العنيفة، ومنع الإبادة الجماعية".

ورحب مجلس الأمن، في قراره 2457 (2019)، بمبادرة إسكات البنادق بحلول عام 2030 وخريطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول 2020؛ وسلّم بجملة أمور منها ضرورة التركيز الشديد على مكافحة الفقر والحرمان وانعدام المساواة؛ وأهاب بالدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز الحكم الرشيد وإلى مضاعفة جهودها في مجال التنمية الاقتصادية وتعزيز رفاه شعوبها، بغية معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ووضع أساس متين للسلام والاستقرار الدائمين.

وقد اعتمد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خريطة الطريق الرئيسية على أساس أن تحقيق السلام المستدام والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في أفريقيا يقتضي تنفيذ خطوات متكاملة فيما بينها في جميع مجالات العمل بصورة متزامنة.

وتؤكد خريطة الطريق الرئيسية ضرورة مراعاة التاريخ السياسي للقارة، ولا سيما تأثير ثلاث مآس رئيسية عليها، هي: الرق، والاستعمار، واستخراج واستغلال الموارد الطبيعية دون دفع مقابل لذلك.

والواقع هو أن تلك المآسي الثلاث تؤثر في بنية الدول الأفريقية، ولا تزال عواقبها ماثلة للعيان حتى اليوم. فعلى سبيل المثال، أدى التنافس الخارجي على الموارد الطبيعية إلى رسم حدود مصطنعة لا تأخذ في الاعتبار الشعوب، أو المجتمعات أو الدول التي كانت موجودة من قبل.

وعلاوة على ذلك، لم يكن الباعث على إنشاء البنى التحتية المؤسسية والمادية توفير الخدمات للسكان، بل خدمة الأهداف الجغرافية الاستراتيجية المرتبطة باستغلال الموارد والسيطرة عليها. ونتيجة لذلك، تركزت الاستثمارات والمؤسسات العامة في مراكز حضرية قليلة، دون أن يكون للدولة أي حضور في مساحات شاسعة من إقليمها.

ويقتضي تحقيق السلام والأمن الدائمين في أفريقيا معالجة هذه العيوب الهيكلية، لأنها لا تزال تعوق قدرة البلدان الأفريقية على تجاوز التحديات الناشئة بنجاح.

وكما لوحظ في تقرير الأمين العام عن تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/77/644-S/2022/959)، تتسم النظم غير التشاركية وغير الشاملة للجميع وغير المرتكزة على الحقوق بأنها أقل قدرة على مواجهة تأثير الصدمات الاجتماعية الاقتصادية الخارجية المنشأ، التي قد تؤدي إلى

نشوء أزمات سياسية. ومن ثم، فإن إعادة البناء بشكل أفضل تتطلب تعزيز البنى الاجتماعية الاقتصادية وآليات الحوكمة السياسية، بما يتماشى مع أحكام خريطة الطريق الرئيسية.

ولإحراز تقدم في تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، لا بد من معالجة العوامل الكامنة التي ما فتئت تقوض قدرة البلدان الأفريقية على إنجاز التنمية المستدامة المنصفة والشاملة للجميع، ولا سيما ما يلي:

- التجربة الخاصة بكل بلد في تحقيق السلام وحل النزاعات من خلال الحوار
- دور الممارسات المطورة محليا والنهج التشاركية في معالجة الصلة بين التنمية والأمن
- دور التعاون الإقليمي والدولي في تعزيز السلام والأمن
- ضعف حضور مؤسسات الدولة وهياكل الحوكمة على المستوى المحلي، الذي تستغله الجهات الإرهابية والجهات المسلحة من غير الدول لتوسيع نفوذها
- ضعف دور القيادات التقليدية الأفريقية في تعزيز البنى الاجتماعية السياسية
- الحاجة إلى إيلاء الأولوية لسياسات وبرامج محددة نظرا لقلّة الموارد المتاحة

ثالثا - الأسئلة التوجيهية

- 1 - ما هو السبيل الأفضل لضمان التكامل بين سياسات التنمية والسياسات الأمنية في أفريقيا؟
- 2 - ما هي أفضل الممارسات لضمان ألا تقوض السياسات الإنمائية السلام والأمن في القارة الأفريقية؟
- 3 - كيف يمكن أن يسترشد صانعو السياسات والممارسون في مجال التنمية بالتقدم المحرز في تنفيذ خريطة طريق إسكات البنادق في تعزيز القدرة على الصمود في سيناريوهات النزاع والطوارئ؟
- 4 - أي أدوات، مثل اللامركزية وتفويض السلطة إلى السلطات المحلية، يمكن أن تستحدث لاحتضان التنوع وتمكين المجتمعات المحلية؟
- 5 - ما هو الدور الذي يمكن أن تضطلع به القيادات الدينية والتقليدية في توطيد الديمقراطيات الأفريقية؟ وما هي الأمثلة الجيدة على ممارسات الإدارة المحلية للموارد والحل غير الرسمي للنزاعات التي تيسرها هياكل القيادة الدينية والتقليدية؟
- 6 - ما هي المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تيسر تحديد الأولويات عند تخصيص الموارد في حالات النزاع؟ وما هو الدور الذي ينبغي أن يضطلع به المجتمع الدولي في دعم عملية تحديد الأولويات هذه؟

رابعا - شكل الجلسة ومقدمو الإحاطات

ستُعقد الجلسة في شكل مناقشة مفتوحة وستكون برئاسة رئيس جمهورية موزامبيق، فيليب جاسينتو نيوسي.

وقد دُعي المتكلمون التالية أسماؤهم إلى تقديم إحاطات إلى المجلس:

- المستشار الخاصة للأمين العام لشؤون أفريقيا

- المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، أنطونيو فيتورينو
 - الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمبادرة إسكات البنادق، محمد بن شمس
 - المبعوث الشخصي للأمين العام لموزامبيق
 - المدير التنفيذي لمؤسسة آلية دعم المجتمع المدني (Fundação MASC)، جواو بيريرا
- وعلى الدول الأعضاء الراغبة في المشاركة حضورياً أن تسجل أسماءها في قائمة المتكلمين من خلال النظام الإلكتروني لتسجيل أسماء المتكلمين (eSpeakers) في البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE. ويجب أن تُحمّل في نظام eSpeakers ببوابة e-deleGATE رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن تتضمن طلباً للمشاركة وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس وتكون موقعة حسب الأصول من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال بالنيابة. وسيُفتح باب التسجيل للمشاركة في الجلسة المذكورة في 27 آذار/مارس 2023، الساعة 9:30.
- وبغية ضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء، ينبغي ألا تتجاوز مدة البيانات ثلاث دقائق.